

## المحتويات

الصفحة

121	الفصل السابع : التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق الأوراق المالية
121	نظرة عامة
122	التطورات النقدية
128	التطورات المصرفية
132	التطورات في أسواق الأوراق المالية العربية
138	ملاحق الفصل السابع : (1/7)-(9/7)

# التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق الأوراق المالية

### نظرة عامة

واصلت الدول العربية خلال عام 2005 سعيها لتطوير السياسات النقدية بهدف دعم الاستقرار النقدي والمالي. وفي هذا الإطار، عملت السلطات النقدية في الدول العربية على مواصلة جهودها في تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية مثل الصكوك المالية متفاوتة الأجل وأذون الخزانة، واستخدام عمليات السوق المفتوحة، والأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية، واستحداث أدوات مالية إسلامية، كما توجهت بعض الدول نحو وضع أطر لإدارة السياسة النقدية من خلال اتباع منهجية استهداف التضخم.

حققت السيولة المحلية في الدول العربية مجتمعة معدل نمو بلغ نحو 17.8 في المائة خلال عام 2005 نتيجة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية الذي عكس التطورات الإيجابية في الوضع الخارجي للدول العربية من جهة، ونمو الانتماء المحلي الممنوح للقطاع الخاص من جهة أخرى. وفي هذا الشأن، يلاحظ أن الدول العربية قد واجهت خلال الأعوام الأخيرة تحدياً كبيراً في التعامل مع الآثار التوسعية للتدفقات المالية الخارجية، الأمر الذي انعكس بدرجات متفاوتة على معدلات التضخم وأسعار الأصول المالية والعقارات. وقد حاولت بعض الدول العربية التصدي لهذه الآثار التوسعية وذلك باتخاذ عدد من الإجراءات الاحترازية لتقييد التوسع في الانتماء المصرفي من خلال القروض الاستهلاكية التي منحتها المصارف التجارية، والتي استخدمت في غالبيتها للاستثمار في الأسهم في أسواق الأوراق المالية.

وفي جانب آخر، عملت غالبية الدول العربية على تحسين أوضاع الأجهزة المصرفية ورفع درجة سلامتها وملاءمتها المالية والتزامها باتباع المعايير الدولية من أجل تعزيز قدرتها التنافسية في ظل عمليات التحرير المالي. وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى أن عدداً من الدول قد وصل خلال العام تطبيق برامج طموحة للخصخصة والدمج المصرفي من أجل إنشاء كيانات مصرفية قوية. وفي ضوء العوامل الخارجية الإيجابية التي شهدتها غالبية الدول العربية، وما نتج عنها من انتعاش اقتصادي، فضلاً عن الإصلاحات سابقة الذكر، فقد سجل القطاع المصرفي في الدول العربية خلال عام 2005 أداءً جيداً حيث بلغ إجمالي موجودات المصارف التجارية العربية نحو 1043.1 مليار دولار، وبمعدل نمو

بلغ 18.2 في المائة مقارنة بالعام السابق. وكذلك ارتفع إجمالي قيمة الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية بنسبة 16 في المائة، بينما ارتفعت قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية بمعدل نمو بلغ 18.2 في المائة.

أما بالنسبة لأسواق الأوراق المالية العربية، فقد أولت لها السلطات اهتماماً كبيراً خلال عام 2005 وذلك في ظل جهودها لاستقطاب المدخرات ورفع كفاءة استخدامها وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي بهدف توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية في هذه الدول. وقد تضمنت هذه الجهود مواصلة التطوير في مجال التشريعات والقوانين التي تحكم هذه الأسواق، واعتماد برامج للخصخصة وتحول ملكية هذه الأسواق تدريجياً إلى القطاع الخاص. وفي هذا الإطار، شهدت أسواق الأوراق المالية العربية<sup>(1)</sup> أداءً جيداً خلال عام 2005 حيث ارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي<sup>(2)</sup> بنسبة 91.6 في المائة ليصل إلى 413.3 نقطة في نهاية عام 2005، وهو أعلى رقم سجله المؤشر منذ بداية احتسابه.

## التطورات النقدية

واصلت الدول العربية خلال عام 2005 سعيها لتطوير السياسات النقدية المتبعة بهدف دعم الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار الأسعار، وذلك من خلال الاتجاه نحو استخدام السياسات والأدوات غير المباشرة. وفي هذا السياق، قام عدد من الدول العربية بالعمل على تطوير أدوات السياسة النقدية وتحديثها، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في تمكين السلطات النقدية من إدارة السيولة بصورة أكثر فاعلية وملاءمة للنشاط الاقتصادي المحلي دون اللجوء لأدوات التحكم المباشر في حجم السيولة. كما واصل عدد من الدول العربية تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية مثل الصكوك المالية متفاوتة الأجل وأذون الخزانة، وذلك لتحسين إدارة السيولة المحلية من خلال عمليات السوق المفتوحة التي تتضمن القيام بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية لضخ أو سحب السيولة من الأسواق. وواصلت بعض هذه الدول إدخال بعض التعديلات في الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، مثل سعر الخصم والاحتياطي الإلزامي، من أجل زيادة كفاءتها وضمن عملها بصورة لا تحدث آثاراً جانبية سلبية على سوق النقود.

ويجدر بالذكر أن الارتفاع الكبير في السيولة والذي أسهمت فيه الزيادة الملحوظة في التدفقات المالية الخارجية خلال عام 2005 قد أبرز الأهمية القصوى لدور السياسة النقدية في هذه الدول من ناحية العمل على استخدام أدوات أو آليات نقدية من شأنها تحييد آثار هذه التدفقات على السيولة من أجل الحد من الضغوط التضخمية من جهة، وتفادي مغالاة

(1) أسواق الأوراق المالية العربية المدرجة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي هي: بورصة عمان، سوق البحرين للأوراق المالية، بورصة الأوراق المالية بتونس، سوق الأسهم السعودي، سوق مسقط للأوراق المالية، سوق الكويت للأوراق المالية، بورصة بيروت، بورصتي القاهرة والإسكندرية، بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء، سوق أبوظبي للأوراق المالية، سوق دبي المالي، سوق الدوحة للأوراق المالية، سوق الخرطوم للأوراق المالية، بورصة الجزائر، وسوق فلسطين للأوراق المالية.

(2) يقيس هذا المؤشر أداء أسواق الأوراق المالية المدرجة في قاعدة البيانات والبالغ عددها 15 سوقاً عربياً، ويعتمد الصندوق في احتساب هذا المؤشر على معاملة كافة الأسهم المشاركة وكأنها لسوق واحد، ويتم احتسابه مقوماً بالدولار الأمريكي.

أسعار الصرف الحقيقية والحفاظ على تنافسية صادراتها من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، أسهم الانخفاض في صافي الائتمان الممنوح للحكومة في الحد من الضغوط التضخمية وتحييد آثار الزيادات الكبيرة في صافي الأصول الأجنبية.

وفيما يتعلق بتطورات السياسة النقدية على مستوى الدول فرادى، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال عام 2005 برفع معدلات العائد الرسمي على اتفاقيات إعادة الشراء ثمان مرات ورفع معدلات العائد الرسمي على اتفاقيات إعادة الشراء العكسية خمس مرات في سياق السياسة النقدية الحذرة التي اتبعتها. وعمل بنك الكويت المركزي على بذل جهود ملموسة من أجل التحكم في السيولة الزائدة في الاقتصاد وذلك من خلال إجراء مزادات للإيداع لديه وإصدار أوراق مالية بأجل ثلاثة أشهر، إضافة للاستمرار في وضع سقف على نسبة القروض للودائع لدى المصارف. كذلك بذل بنك الجزائر جهوداً للتحكم في السيولة خلال عام 2005 من خلال رفع أسعار الفائدة الرسمية وزيادة حجم مزادات الإيداع لديه، مع القيام بإطالة آجال الجزء الأكبر من هذه المزادات من أسبوع إلى ثلاثة أشهر، والعمل على توفير تسهيل جديد للإيداع لديه لمدة يوم. أما في السودان، فقد عملت السلطات على التحكم في السيولة باستخدام الأوراق المالية الحكومية المنتزعة بأحكام الشريعة الإسلامية، ومن خلال القيام بعمليات مبادلة للنقد الأجنبي. وفي إطار الجهود الرامية إلى تطوير أدوات إدارة السيولة، تم استحداث شهادة إيجارة بنك السودان المركزي (شهاب) في سبتمبر 2005، كإحدى أدوات إدارة السيولة إلى جانب الصكوك الحكومية، حيث أوقف بنك السودان العمل بنافذة تمويل عجز السيولة للمصارف واستبدل ذلك بالسماح للمصارف بحيازة الصكوك لاستخدامها عن طريق البيع الفوري للبنك المركزي للحصول على السيولة مع استعداده لإعادة بيعها عند الحاجة.

وتم في الأردن في نوفمبر 2005 إطلاق مؤشر الفائدة بين البنوك (جوديبور) وذلك لاستخدامه كمعيار للتعاملات في الدينار الأردني. وقامت ليبيا باتخاذ خطوات تمهد لاستخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية في مرحلة لاحقة، حيث حررت أسعار الفائدة جزئياً من خلال السماح للمصارف بتحديد أسعار الفائدة على الودائع دون قيود، مع التزامها بعدم تجاوز أسعار الفائدة على القروض لهامش يبلغ 250 نقطة أساسية فوق سعر الخصم الرسمي. وتعتبر هذه الخطوة جزءاً من جهود الإصلاح المالي والمصرفي في ليبيا والتي شملت أيضاً العمل على إصدار قانون جديد للبنك المركزي يوفر له الدرجة الملائمة من الاستقلالية.

وبهدف تعزيز قدرة المؤسسات المالية على إدارة السيولة المتوفرة لديها، قامت مؤسسة نقد البحرين في منتصف عام 2005 باستحداث صكوك تأجير قصيرة الأجل قابلة للتداول لتلبية احتياجات البنوك الإسلامية من هذا النوع من الأدوات الاستثمارية. وفي مصر، وبهدف تعزيز مصداقية وشفافية السياسة النقدية، بدأ البنك المركزي المصري في منتصف عام 2005 العمل على وضع وتنفيذ إطار متكامل لإدارة السياسة النقدية باتباع منهجية استهداف التضخم في الأجل المتوسط، وذلك مع العمل على إدارة أسعار الفائدة قصيرة الأجل كهدف تشغيلي للسياسة. وفي هذا الخصوص، شكل البنك المركزي في مارس 2005 لجنة للسياسات النقدية، وبدأ في يونيو في الإعلان عن سعري عائد الإيداع لديه والاقتراض منه لليلة واحدة، واللذان يشكلان حدود "كوريدور" يعمل البنك المركزي على تسيير سعر الفائدة بين

المصارف لليلة واحدة في حدوده. كذلك بدأ البنك المركزي المصري في أغسطس 2005 بإصدار أوراقه المالية لتستخدم كأحدى أدوات التحكم في السيولة. وفي تونس، أحرز البنك المركزي تقدماً تجاه تطبيق إطار جديد للسياسة النقدية قائم على استهداف المعروض النقدي بمفهومه الواسع كهدف وسيط للسياسة النقدية، مع استخدام القاعدة النقدية كهدف تشغيلي، وذلك فيما تعتبره السلطات مرحلة وسيطة نحو تطبيق إطار قائم على استهداف التضخم مستقبلاً.

ومن جهة أخرى، ومن أجل تطوير وتحديث البنية التحتية للجهاز المصرفي ورفع كفاءة تطبيق السياسة النقدية، قام عدد من الدول العربية خلال عام 2005 بمواصلة الجهود المبذولة لتطوير وتحديث نظم المدفوعات الوطنية، وبما يساعد على تيسير العمل المصرفي وتقوية دوره المساند للنشاط الاقتصادي، وبما يؤدي أيضاً إلى زيادة فاعلية إدارة السياسة النقدية.

وقد خطت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2005 خطوات هامة في سياق الجهود التي تبذلها باتجاه إقامة الوحدة النقدية واعتماد عملة خليجية موحدة بحلول عام 2010، حيث تم الاتفاق على معايير الأداء الاقتصادي التي يتطلبها الاتحاد النقدي وهي معدلات التضخم، وأسعار الفائدة، ومدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي، ونسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

## تطورات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها

### تطورات السيولة المحلية

حقق إجمالي السيولة المحلية في الدول العربية مجتمعة نمواً بلغ 17.8 في المائة خلال عام 2005، مقابل معدل نمو بلغ 15.6 في المائة خلال العام السابق. والجدير بالذكر أن معدلات نمو السيولة قد تباينت بين الدول العربية، حيث سجلت غالبية الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط إضافة إلى السودان نسب نمو أعلى من المحققة في العام السابق، في حين سجلت السيولة المحلية في معظم الدول الأخرى معدلات نمو أقل من تلك التي حققتها في العام السابق. ففي حين سجلت الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، وليبيا، وسلطنة عُمان، والكويت والسودان في عام 2005 نسب نمو تفوق بشكل كبير النسب التي حققتها في العام السابق، تراجعت نسب النمو في كل من السعودية، ومصر، وسورية، ولبنان، والجزائر، واليمن، وجيبوتي عن المستوى الذي حققته في عام 2004. ويعزى ارتفاع السيولة في الدول النفطية بدرجة كبيرة إلى استمرار النمو في صافي الموجودات الأجنبية، والارتفاع في الائتمان المحلي للقطاع الخاص، الملحق (1/7).

ويجدر بالذكر أنه في الدول التي فاقت معدلات نمو السيولة المحلية فيها عام 2005 تلك المعدلات التي سجلتها عام 2004، فإن هذه المعدلات كانت عموماً مرتفعة نسبياً مقارنة مع السنوات القليلة الماضية. فقد بلغ النمو في السيولة المحلية في السودان وفي قطر ما يزيد عن 43 في المائة، أي أعلى من نسبة النمو في عام 2004 بما يقارب 23 نقطة مئوية و13 نقطة مئوية على التوالي، في حين زاد معدل نمو السيولة في عام 2005 عن معدل نموها المتحقق في العام الماضي بنحو 19.5 نقطة مئوية في ليبيا، و17.8 نقطة مئوية في البحرين، و17.3 نقطة مئوية في عُمان، و10.5 نقطة مئوية في الإمارات، و6.5 نقطة مئوية في المغرب، و5.3 نقطة مئوية في الأردن، و0.2 نقطة مئوية في الكويت، في حين زادت السيولة في تونس بنسبة 0.1 نقطة مئوية في عام 2005.

أما بالنسبة للدول التي شهدت في عام 2005 معدلات نمو في السيولة المحلية بنسب أقل من تلك التي حققتها خلال عام 2004، يلاحظ تراجع نمو السيولة بمقدار 7.2 نقطة مئوية في السعودية، و1.3 نقطة مئوية في سورية، و5.6 نقطة مئوية في لبنان، و3.9 نقطة مئوية في جيبوتي، و2.5 نقطة مئوية في مصر، ونحو نصف نقطة مئوية في كل من الجزائر واليمن.

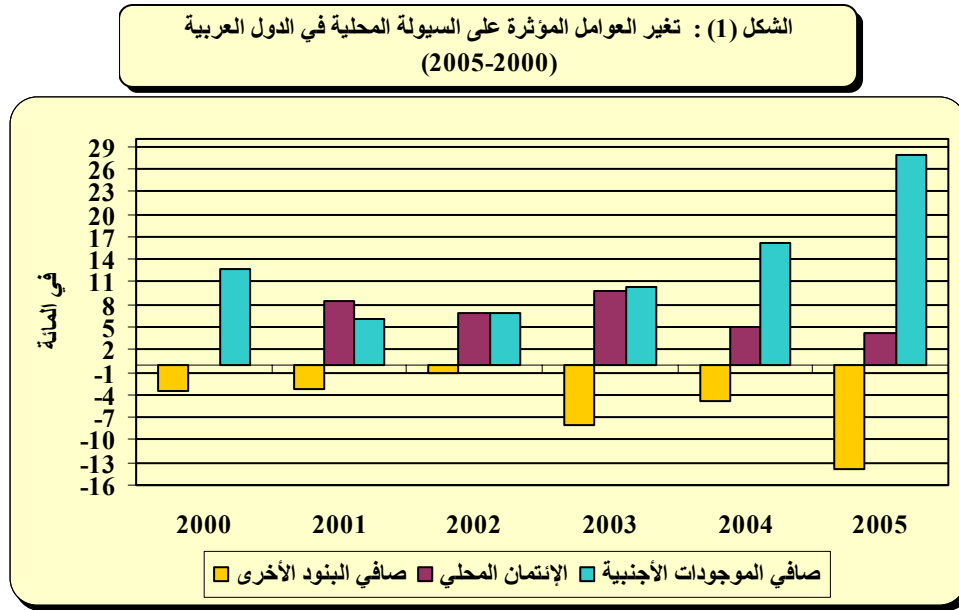
وفيما يتعلق بهيكل السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية كمجموعة، انخفضت الأهمية النسبية لوسائل الدفع الجارية المتمثلة في كتلة النقود بمفهومها الضيق (العملة المتداولة والودائع الجارية) وارتفعت الأهمية النسبية لشبه النقود (الودائع غير الجارية والودائع بالعملة الأجنبية). وبالتحديد، بلغت حصة كتلة النقود في نهاية عام 2005 حوالي 43.96 في المائة من إجمالي السيولة المحلية للدول العربية كمجموعة، مقارنة بنحو 44.57 في المائة في عام 2004، أي بانخفاض بلغ نحو 0.61 نقطة مئوية، الملحق (2/7).

وقد أدت التطورات النقدية سابقة الذكر إلى تغيير في مساهمة كل من النقود وشبه النقود في إجمالي السيولة المحلية، حيث ارتفعت الأهمية النسبية لكتلة النقود في هيكل السيولة المحلية مقابل تراجع الأهمية النسبية لشبه النقود في كل من الأردن والبحرين وتونس والجزائر وسورية وعُمان وقطر والكويت وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا، بينما تراجعت الأهمية النسبية لكتلة النقود وارتفعت الأهمية النسبية لشبه النقود في كل من الإمارات وجيبوتي والسعودية والسودان ولبنان واليمن. وجدير بالذكر في هذا الشأن، أن النقود قد شكلت الجزء الأكبر من السيولة المحلية خلال العام 2005 في كل من ليبيا وجيبوتي والسعودية والسودان والمغرب والجزائر وسورية وموريتانيا، في حين شكلت شبه النقود الجزء الأكبر من السيولة في كل من الكويت ولبنان ومصر والبحرين وعُمان والأردن والإمارات وقطر واليمن وتونس.

## العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

### صافي الموجودات الأجنبية

أدى الأداء الجيد للقطاع الخارجي في عدد من الدول العربية خلال عام 2005، والذي أسهمت فيه الزيادة في أسعار النفط وكميات إنتاجه، إضافة لتحسن أداء قطاعات الصادرات السلعية الأخرى والصادرات الخدمية خاصة السياحة في بعض الدول، إلى حدوث أثر توسعي لصافي الموجودات الأجنبية للأجهزة المصرفية على السيولة المحلية للدول العربية كمجموعة. ولقد شهدت غالبية الدول العربية نمواً في صافي الموجودات الأجنبية عام 2005، وإن كانت معدلات النمو في بعض هذه الدول أقل من العام السابق، وأنها تفاوتت بشكل كبير بين الدول، حيث تراوحت بين نحو 104 في المائة في مصر وبين ما يقارب 2 في المائة في سورية، الملحقان (3/7) و(4/7) والشكل (1).



المصدر الملحق (4/7).

### الائتمان المحلي

كان لصافي الائتمان المحلي أثراً توسعياً على السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية كمجموعة خلال عام 2005. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، شهدت معظم الدول الأثر التوسعي على السيولة باستثناء الجزائر والسعودية وليبيا، حيث شهدت أثراً انكماشياً لصافي الائتمان المحلي لديها. ويلاحظ أن الآثار التوسعية لصافي الائتمان المحلي كانت أكبر من العام السابق في حالة الأردن والإمارات والبحرين والسودان وجيبوتي وقطر والكويت والمغرب وموريتانيا. وعلى

العكس من ذلك، كانت الآثار التوسعية لصافي الائتمان المحلي أقل من العام السابق في حالة تونس وسورية وُعمان ولبنان ومصر واليمن.

والجدير بالذكر أن الزيادة في صافي الائتمان المحلي التي حدثت في العديد من الدول العربية في عام 2005 كانت مصحوبة بتراجع ملحوظ في صافي الائتمان الممنوح للحكومة. وقد نتج عن ذلك أن كان لصافي الائتمان الممنوح للحكومة أثراً انكماشياً على السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية كمجموعة، والذي قابله ارتفاع ملحوظ في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. وتشير البيانات إلى أن قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية قد ارتفعت بنحو 18.2 في المائة في عام 2005، مقارنة مع العام السابق. وكان النصيب الأكبر من هذا الارتفاع للقطاع الخاص، حيث ارتفعت قيمة الائتمان المقدم له بنسبة 24.8 في المائة، في حين ارتفعت قيمة الائتمان المقدم للقطاع العام بنسبة 4.3 في المائة فقط. وبذلك، ارتفعت حصة الائتمان المقدم للقطاع الخاص في إجمالي الائتمان إلى نحو 71.6 في المائة عام 2005، مقارنة مع نحو 67.8 في المائة في العام السابق.

أما على مستوى الدول فرادى، فقد شهدت كل من الإمارات وجيبوتي والسعودية وُعمان والكويت وليبيا واليمن آثاراً انكماشية لصافي الائتمان للحكومة على السيولة المحلية، في حين شهدت كل من الأردن والبحرين وتونس والسودان وسورية وقطر ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا آثاراً توسعية لصافي الائتمان للحكومة، مع ملاحظة أنه ضمن تلك المجموعة الأخيرة، كان الأثر التوسعي خلال عام 2005 أقل مما شهده في العام السابق بالنسبة لمصر ولبنان.

ويلاحظ في هذا الشأن أن تراجع صافي الائتمان الحكومي في الدول العربية مجتمعة يعزى في جانب منه إلى جهود بعض الدول لتخفيف الضغوط التضخمية الناجمة عن الأثر التوسعي لصافي الأصول الأجنبية على السيولة المحلية، وفي جانب آخر، يعكس الجهود التي تبذلها تلك الدول لتصحيح أوضاع المالية العامة لديها ورغبتها في زيادة الدور الاقتصادي للقطاع الخاص، وذلك بالعمل على تحسين هيكل المالية العامة وإدارتها مع اللجوء لتمويل العجز، إن وجد، بدرجة متزايدة من خلال مصادر حقيقية وفقاً لشروط السوق. وقد ساهمت تلك الجهود، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2005، في تحقيق الدول العربية مجتمعة لفائض في الموازنات الحكومية كانت نسبته أعلى بدرجة كبيرة جداً مما تحقق في الأعوام القليلة الماضية، مما ساهم في التقليل من حاجتها إلى الاقتراض من المصارف التجارية.

## صافي البنود الأخرى

يتضمن هذا البند جميع العناصر في ميزانية السلطات النقدية والميزانية الموحدة للمصارف التجارية التي لم يتم تناولها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية والائتمان المحلي والإجماليات النقدية. ويشمل ذلك حسابات رأس المال والاحتياطيات، بما في ذلك المقابل لتخصيصات حقوق السحب الخاصة، والأصول الثابتة والأصول والخصوم غير المصنفة، والحسابات المعلقة، والحسابات تحت التسوية، وكذلك تعديلات التقييم. وقد كان لصافي التحركات في هذا



البند خلال عام 2005 أثار انكماشية على السيولة المحلية في غالبية الدول العربية باستثناء كل من جيبوتي وسورية والمغرب والجزائر.

وتعزى الآثار الانكماشية لهذا البند خلال عام 2005، في جزء منها إلى استمرار جهود إصلاح القطاع المصرفي في العديد من الدول العربية، والذي عنصر هام منها في قيام المصارف التجارية بتعزيز حسابات رأس المال والاحتياطات لتقوية أوضاعها المالية وتحقيق مستويات ملائمة من كفاية رأس المال تتفق مع المعايير الدولية المعتمدة.

## التطورات المصرفية

واصلت الدول العربية مسيرة تطوير وإصلاح مؤسساتها المصرفية والمالية من خلال قيامها بتحديث الأطر التنظيمية والتشريعية ومراجعتها دورياً بما يواكب التوجهات الدولية فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية والرقابة وتطبيق قواعد ومعايير المحاسبة الدولية، وزيادة الاعتماد على قوى السوق، والمنافسة في تقديم الخدمات المصرفية والمالية بما يعزز موقعها محلياً ودولياً. كما واصلت المصارف العربية جهودها الرامية إلى مواكبة التطورات العالمية في الصناعة المصرفية، عن طريق التوسع في استخدام التقنية الحديثة والتوجه نحو الصيرفة الإلكترونية وتطوير خدمات صيرفة التجزئة والتوسع في تطوير خدمات البطاقات الائتمانية وتمويل المشاريع وإنشاء الصناديق وإدارة المحافظ الاستثمارية. وفي ضوء هذه التطورات، شهد القطاع المصرفي العربي المزيد من الجهود الرامية إلى رفع كفاءته وتعزيز المنافسة وتنامي حركة الانفتاح فيه وازدياد التوجه لإنشاء مصارف إسلامية وتحول مصارف تجارية إلى مصارف إسلامية.

كما صاحب النمو المتواصل والتوسع في حجم نشاط القطاع المصرفي العربي تطور في مستوى الاستثمار في الموارد البشرية وتأهيل الكوادر الإدارية لمجاراة التقدم التكنولوجي بما يتوافق ومتطلبات تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية من حيث نوعية الخدمات المقدمة ومستوياتها بالإضافة إلى خدمات التمويل والاستثمار وتطوير وسائل الدفع.

ولقد ساهمت المستجدات المالية والاقتصادية الإيجابية التي شهدتها الاقتصادات العربية خلال الأعوام الأخيرة في تعزيز نمو القطاع المصرفي العربي، بالإضافة إلى دور السياسات التي تبنتها الكثير من المصارف العربية والمتمثلة في زيادة رساميلها وتعزيز قدراتها التمويلية، وتطوير أنظمة وسياسات إدارة المخاطر المصرفية والمالية، والالتزام بمعايير العمل المالي والمصرفي الدولي، مثل معايير بازل 2 والمعايير المحاسبية الدولية، ومعايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ويتكون القطاع المصرفي من 470 مؤسسة مصرفية، تتوزع بين 267 مصرفاً تجارياً، و45 مصرفاً إسلامياً، و52 مصرفاً استثمارياً، و49 مصرفاً متخصصاً، و57 مصرفاً أجنبياً. وتتركز معظم هذه المصارف في لبنان (66 مصرفاً)،

والبحرين (56 مصرفاً)، ومصر (54 مصرفاً) والإمارات (42 مصرفاً). وعلى الرغم من هذا التنوع في قاعدة القطاع المصرفي، يلاحظ أن الأغلبية فيها هي المصارف التجارية التي توفر التمويل لأجل قصيرة نسبياً. ولقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع أهمية ودور المصارف والمؤسسات المالية العربية في تنمية التجارة البينية وزيادة تدفقات رؤوس الأموال بين الدول العربية، من خلال تهيئة المناخ المناسب لعملها والتوجه نحو التخصصية وتحريير القطاع المصرفي وتعميق عمليات الدمج والتحالفات الاستراتيجية بين المصارف في العديد من الدول العربية.

## الميزانية المجمعة للمصارف التجارية

أظهرت بيانات الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية ارتفاعاً في إجمالي الموجودات للمصارف العربية من نحو 882.6 مليار دولار في عام 2004 إلى نحو 1043 مليار دولار بنهاية عام 2005، وبمعدل نمو بلغ 18.2 في المائة، مقابل معدل نمو بلغ 13.6 في المائة عام 2004. هذا وقد جاءت المصارف السعودية في المرتبة الأولى على صعيد المصارف التجارية العربية من حيث إجمالي قيمة موجوداتها المقومة بالدولار والتي تجاوزت مبلغ 202.7 مليار دولار، ويمثل نحو 19.4 في المائة من إجمالي موجودات المصارف التجارية العربية، تليها المصارف في الإمارات بنحو 173.7 مليار دولار وبنسبة 16.7 في المائة، ثم المصارف في مصر بنحو 98.4 مليار دولار وبنسبة 9.4 في المائة، فالمصارف في كل من الكويت ولبنان بنحو 74.01 مليار دولار و70.3 مليار دولار وبنسب 7.1 في المائة و6.7 في المائة على التوالي، الملحق (5/7).

ومن الملاحظ أيضاً أن معدل نمو إجمالي الموجودات للمصارف العربية التجارية مقومة بالعملة المحلية على مستوى الدول شهد ارتفاعاً في كافة الدول العربية وبنسب متفاوتة، حيث سجلت مصارف السودان أعلى نسبة بلغت 46.7 في المائة، ومصارف الإمارات نسبة 41.9 في المائة، ووصلت نسبة الارتفاع نحو 41.6 في المائة في مصارف قطر، في حين سجلت مصارف لبنان أقل نسبة ارتفاع في إجمالي الموجودات المقومة بالعملة المحلية حيث بلغت نحو 3.7 في المائة.

## الودائع

تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى أن إجمالي قيمة الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية المقومة بالدولار ارتفعت بنسبة 16 في المائة لتصل إلى نحو 600.9 مليار دولار في نهاية عام 2005 بالمقارنة بنحو 518 مليار دولار بنهاية عام 2004. كما أظهرت البيانات أن أعلى معدل نمو في الودائع المقومة بالدولار جاء من نصيب المصارف السودانية والتي سجلت نحو 64.4 في المائة، تلتها المصارف القطرية بمعدل نمو وصل إلى 40.4 في المائة، ثم الإمارات، والعراق، وعمان، وبنسب نمو بلغت 38.9 في المائة و25.2 في المائة و22.1 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد إجمالي الودائع المصرفية المقومة بالعملة المحلية كنسبة من إجمالي الناتج

المحلي الإجمالي، تشير البيانات إلى تسجيل المصارف في لبنان أعلى نسبة بين المصارف التجارية العربية، حيث بلغت نحو 220.6 في المائة، وفي الأردن بنسبة 123.4 في المائة، وفي مصر بنسبة 80 في المائة، ثم في المغرب بنسبة 78.8 في المائة، وفي الإمارات بنسبة 78.6 في المائة، الملحق (6/7) والجدول (1).

### الجدول رقم (1) تطور الودائع لدى المصارف التجارية العربية (2005-2004)

(مليون دولار)

السنة	الودائع الادخارية والأجلة للقطاع الخاص	الودائع الجارية	الودائع الإجمالية للقطاع الخاص	الودائع الإجمالية	الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2004	320,613.4	153,578.1	474,191.5	518,143.6	59.0
2005	372,336.4	176,443.9	548,780.3	600,929.5	56.3
نسبة التغير (%)	16.1	14.9	15.7	16.0	4.6-

المصدر: الملحق (6/7).

كما تشير البيانات إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص لدى المصارف التجارية من نحو 474.2 مليار دولار إلى نحو 548.8 مليار دولار مسجلة بذلك معدل نمو بلغ 15.8 في المائة، ومن الملاحظ أيضاً استمرار ارتفاع نسبة ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع على مدار السنوات الثلاث السابقة. وفيما يتعلق بالودائع الادخارية والأجلة تظهر البيانات أنها شهدت ارتفاعاً خلال عام 2005 حيث وصلت إلى نحو 372.3 مليار دولار، وبمعدل نمو تجاوز 16.2 في المائة، مقابل 320.6 مليار دولار في العام السابق. وعلى صعيد الودائع الجارية، فقد ارتفعت من نحو 153.5 مليار دولار إلى نحو 176.4 مليار دولار مسجلة معدل نمو بلغ 14.9 في المائة. ومن جهة أخرى انخفضت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2005 لتصل إلى 56.3 في المائة مقابل 59 في المائة خلال عام 2004.

### النشاط الإقراضي

ارتفعت قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية العربية مقومة بالدولار من نحو 486.8 مليار دولار في عام 2004 إلى نحو 575.7 مليار دولار خلال عام 2005، وبمعدل نمو بلغ 18.2 في المائة، الجدول رقم (2).

**الجدول رقم (2)**  
**القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية**  
**(2005-2004)**

(مليون دولار)

السنة	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للاقتصادات العربية	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع العام	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2004	486,864.6	156,902.4	329,962.2	67.8	63.7	37.5
2005	575,661.0	163,713.0	411,948.0	71.6	68.6	38.6
نسبة التغير (%)	18.2	4.3	24.8	3.8	4.9	1.1

المصدر: الملحق (7/7) و(8/7).

وفيما يتعلق بموقف الدول العربية فرادى من حيث حجم القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من مصارفها التجارية مقومة بالدولار، واصل النشاط الإقراضي نموه محققاً ارتفاعاً بنسب متفاوتة في أغلب الدول العربية ما عدا ليبيا وتونس وكذلك المغرب، حيث سجلت مصارفها التجارية انخفاضاً في حجم الائتمان خلال عام 2005. وفي هذا الشأن، واصلت المصارف التجارية في السودان تحقيق أعلى معدلات نمو في إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة والمقومة بالدولار وللعام الثاني على التوالي، حيث تجاوز معدل النمو نحو 77.7 في المائة في عام 2005. كما سجلت مصارف الإمارات معدل نمو في حجم القروض والتسهيلات الائتمانية بلغ نحو 43.0 في المائة، تليها قطر، والأردن والسعودية وبمعدلات نمو بلغت نحو 37.7 في المائة، و27.8 في المائة و21.6 في المائة على التوالي، الملحق (7/7).

والجدير بالذكر أن إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية العربية للقطاع الخاص في عام 2005 بلغت نحو 71.6 في المائة من إجمالي قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية مقابل ما نسبته 67.8 في المائة في عام 2004. كما ارتفع إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص من 329.9 مليار دولار في عام 2004 إلى نحو 411.9 مليار دولار في عام 2005، وبمعدل نمو بلغ نحو 24.8 في المائة، وارتفعت نسبة حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع من 63.7 في المائة إلى 68.6 في المائة.

وعلى صعيد الدول العربية فرادى، أظهرت البيانات ارتفاع إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص والمقومة بالدولار الأمريكي في عدد من الدول، كان أكثرها ارتفاعاً في السودان، وقطر، والعراق، والإمارات، والسعودية، وسورية بنسب بلغت 72.9 في المائة و63.5 في المائة و48.2 في المائة و40.3 في المائة و38.9 في المائة و36.9 في المائة على التوالي، الملحق (8/7).

## القاعدة الرأسمالية

تشير بيانات الميزانية المجمع للمصارف التجارية العربية إلى زيادة القاعدة الرأسمالية لمجموع المصارف التجارية العربية من 72.3 مليار دولار في عام 2004 إلى نحو 90.7 مليار دولار في عام 2005، مسجلة معدل نمو بلغ 25.5 في المائة، حيث تضاعف هذا المعدل مقارنة بمستواه المسجل في العام السابق. كما تبين البيانات أن القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية العربية مقومة بالدولار الأمريكي شهدت ارتفاعاً في الدول العربية وبنسب متفاوتة، باستثناء تونس، وجيبوتي، والمغرب. وفي هذا الشأن، حققت العراق أعلى معدل نمو في القاعدة الرأسمالية بلغ نحو 129 في المائة، تلتها الإمارات بنسبة 48.9 في المائة، والسودان بنسبة 39.1 في المائة، ثم قطر بنسبة 35.6 في المائة، وعمان والسعودية واليمن ومصر بنسب بلغت 32.6 في المائة و27.5 في المائة و25.4 في المائة و24.9 في المائة، على التوالي. أما فيما يتعلق بقيمة القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية العربية مقومة بالعملة المحلية، فقد أشارت البيانات إلى ارتفاعها في كافة الدول العربية باستثناء جيبوتي التي سجلت انخفاضاً في قيمة القاعدة الرأسمالية لمصارفها التجارية، الملحق (9/7).

## التطورات في أسواق الأوراق المالية العربية

### تطورات أسواق الأوراق المالية العربية

شهدت أسواق الأوراق المالية العربية أداءً جيداً خلال عام 2005. كما شهدت هذه الأسواق مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير التشريعات والقوانين والأنظمة التي تحكم عملها واعتماد نهج الخصخصة وتحويل ملكية هذه الأسواق تدريجياً إلى القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، تم في ديسمبر 2005 الإعلان عن تخصيص نسبة 20 في المائة من سوق دبي المالي للاكتتاب العام، وبذلك تكون أول سوق عربية تطرح نسبة من أسهمها منها للاكتتاب العام.

وإزداد عدد المستثمرين في هذه الأسواق بصفة مباشرة بشكل كبير وذلك نتيجة لتوفر السيولة، خاصة في الأسواق الكبيرة نسبياً في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي ساهم في زيادة حجمها استمرار الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق الدولية. وارتفعت عمليات المضاربة في بعض هذه الأسواق بصورة حادة، وبالتالي ارتفعت الأسعار إلى مستويات عالية جداً، مما أسهم في حصول بواذر حركات تصحيحية في بعضها في أواخر عام 2005، الأمر الذي ساهم بشكل رئيسي في إبراز الحاجة إلى تطوير الأطر الرقابية والقانونية في هذه الأسواق بغية تقوية دورها، من جهة، وحماية المستثمرين ومدخراتهم، من جهة أخرى.

وتميز عام 2005 بزيادة حجم الاستثمارات البيئية في أسواق الأوراق المالية العربية، مما أدى إلى حركة نشطة كبيرة في هذه الأسواق مقارنة مع الأعوام السابقة. ولم تقتصر حركة الاستثمارات العربية البيئية بين أسواق الأوراق المالية المختلفة على المستثمرين الأفراد، بل شهد عام 2005 قيام العديد من شركات الاستثمار باقتناص فرص الربح في أسواق عربية غير الأسواق الأم.

وشهد عام 2005 العديد من الاكتتابات العامة في الدول العربية سواء عن طريق تخصيص الحكومة لبعض من حصصها في الشركات المحلية في إطار برنامج الخصخصة التي تتبعه بعض الدول، أو عن طريق تأسيس شركات جديدة للاستفادة من الطفرة الاقتصادية، خاصة في ظل توفر السيولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط. فعلى سبيل المثال، شهدت دولة الإمارات مجموعة من الاكتتابات العامة بعضها لشركات حكومية تمت خصصتها والأخرى لإنشاء شركات جديدة. كما شهد السوق السعودي أربعة اكتتابات في قطاع البنوك والبتروكيماويات بالإضافة إلى قطاع الصناعة. وفي عُمان كان هناك ثلاثة اكتتابات أحدها يخص عملية خصخصة شركة الاتصالات العمانية والأخرى لشركات تعمل في مجال الطاقة والتمويل. كذلك شهدت دولة قطر مجموعة من الاكتتابات في مجال العمليات المصرفية وقطاع الصناعة، وفي مصر قامت الحكومة بخصخصة شركات الاتصالات المصرية وشركتين في مجال النفط.

وشهدت أسواق الأوراق المالية العربية مجموعة من التطورات والأحداث الهامة خلال عام 2005 فيما يتعلق بزيادة مستوى الإفصاح وتعزيز الشفافية المطلوبة في الأسواق المالية. ففي قطر، وبهدف تعزيز الشفافية في السوق تم وضع بعض الأسس لتنظيم عملية التداول بالأسهم من قبل الشركاء في شركات السمسرة ورؤساء مجالس إدارتها ومديريها والعاملين. وبهدف تسهيل عمليات التداول وضمان أوامر البيع والشراء وافقت لجنة البورصة في قطر على تنفيذ مشروع نظام تداول الأسهم المدرجة في بورصة الدوحة عبر شبكة الإنترنت. وفي سلطنة عُمان تم إحداث مجموعة من التغييرات على الأنظمة المعمول بها في السوق وتم إدخال بعض التعديلات على بعض القوانين التشريعية وقيام السوق بشراء نظام تداول إلكتروني جديد لتطوير الخدمات التي يقدمها للمتعاملين. وتم تطوير خصائص نظام التقاص الإلكتروني حيث تم فتح حساب العمليات المصرفية للسوق مع غرفة المقاصة لدى البنك المركزي العماني، وإلغاء حصة السوق من العمولة التي تترتب على التعاملات في السندات التي يجريها صناع السوق عند ترخيصهم من الهيئة.

وفي الأردن شهد السوق مجموعة من التطورات في مجال تقنية المعلومات كاعتماد نظام أرشفة الوثائق الصادرة عن البورصة، وتطوير البرمجيات المتعلقة بأنظمة البورصة، أما فيما يتعلق بجانب الإفصاح، فلقد تم إحلال موقع جديد للبورصة على شبكة الإنترنت لنشر أهم البيانات والمعلومات الصادرة عن البورصة على الموقع وتوفيرها لكافة المستثمرين. وفي السعودية، شدد مجلس هيئة السوق المالي في منتصف عام 2005 على عمليات تداول أبناء رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة، والمديرين والتنفيذيين في كافة الشركات المساهمة، ولقد أصدر مجلس الهيئة قراراً يقضي بفرض غرامات مالية على عدد من أعضاء مجالس إدارات وكبار التنفيذيين وذلك بسبب تداولهم

أسهم شركاتهم في فترة الحظر الخاصة بالنتائج المالية السنوية. وأصدرت الإمارات عام 2005 قرارات بتعديل أنظمة التحكيم في منازعات تداول الأوراق المالية والمقاصة والتسويات ونقل الملكية والوسطاء.

كذلك، قامت بعض الأسواق بسن مجموعة من القوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي أو تحسين الشروط الحالية للاستثمار. ففي قطر صدر قرار بالسماح للأجانب بالاستثمار في الشركات المدرجة في السوق بنسبة لا تتجاوز 25 في المائة، مما ساعد على تنشيط حركة السوق واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستفادة من النشاط الاقتصادي والتجاري الكبير الذي تشهده قطر. وقررت الإمارات في أواخر العام 2005 السماح لمواطني دول مجلس التعاون بتملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات المساهمة فيها. وقامت بعض الشركات في الإمارات أيضاً بتعديل قوانينها كي يتم السماح للأجانب بشراء أسهمها.

وفي جانب آخر، شهدت البورصات العربية مجموعة من اتفاقيات التعاون المشترك فيما بينها وذلك لتبادل الخبرات والاستفادة من بعضها البعض، بالإضافة إلى عملية تبادل الوفود والزيارات التي تتم بين البورصات بين فترة وأخرى. كما شهد العام مجموعة من عمليات الإدراج المشترك لبعض الشركات العربية في بورصات عربية أخرى، كما حصل لمجموعة من الشركات الكويتية من عمليات إدراج في سوق دبي المالي، وما حصل لشركات لبنانية وبحرينية تم إدراجها في سوق الكويت للأوراق المالية.

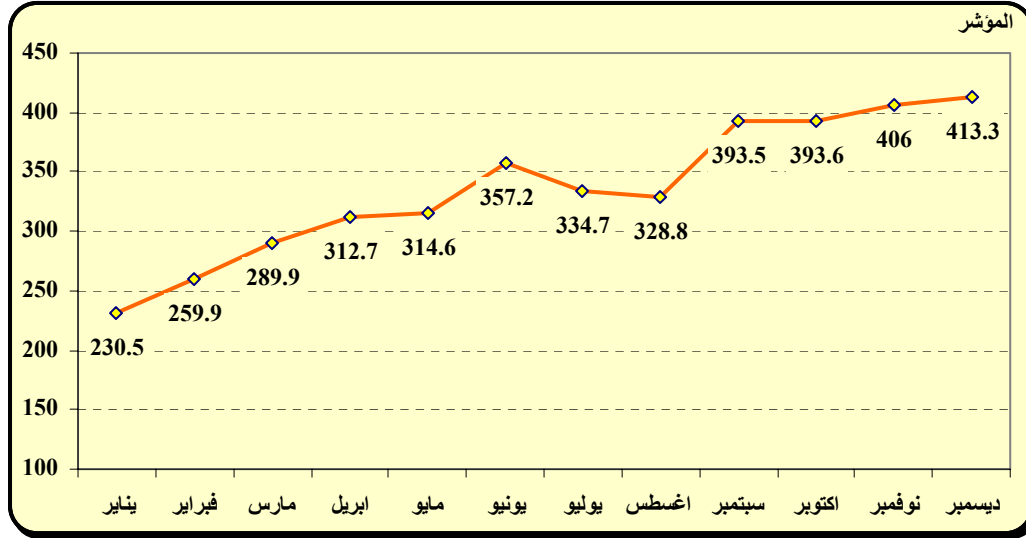
وتم في فبراير 2005 التوقيع على اتفاقية إنشاء البورصة العربية لتداول الأموال في خطوة من شأنها دعم التعاون الاقتصادي العربي وتسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية، وزيادة حجم الاستثمارات المتبادلة في المنطقة العربية، والإسهام في إضافة سوق مال عربية موحدة مما يزيد من الفرص الاستثمارية ويسهل دخول المستثمرين العرب وجذب استثماراتهم إلى السوق العربية. ويجري العمل على استكمال الخطوات اللازمة في هذا الشأن. وكذلك، تم في أواخر عام 2005 افتتاح مركز دبي المالي العالمي، حيث بدأت بورصة دبي العالمية تداولاتها لتصبح بذلك أول بورصة مالية عالمية في المنطقة. وفور افتتاحها أصبحت أربع بنوك عالمية أعضاء في البورصة وهي كريدي سويس، ودويتشه بنك، ويو.بي.اس، واتش.اس.بي.سي.

## أداء أسواق الأوراق المالية العربية

واصلت أسواق الأوراق المالية العربية أداءها الجيد في عام 2005 عقب الأداء التصاعدي للأسواق خلال العامين السابقين مستفيدة من عدة عوامل أبرزها الزيادة الكبيرة في السيولة المحلية التي نجمت عن استمرار الارتفاع في الإيرادات النفطية وما رافق ذلك من توسع في الاكتتابات العامة في الدول العربية مجتمعة. كذلك، ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية في تعزيز ملموس للنشاط التجاري والاقتصادي لهذه الدول، مما أثر بشكل إيجابي على أداء الشركات المدرجة في أسواق الأسهم وتعزيز فرص جذب الاستثمار الأجنبي إلى تلك الأسواق. وارتفع المؤشر

المركب لصندوق النقد العربي بنسبة 91.6 في المائة بنهاية عام 2005 حيث بلغ 413.3 نقطة في نهاية عام 2005، وهو أعلى رقم سجله المؤشر منذ بداية احتسابه.

الشكل (2) : التغير في مؤشر صندوق النقد العربي لعام 2005



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

ويعكس ارتفاع المؤشر المركب للصندوق الأداء الجيد لأسواق الأوراق المالية العربية مقابل أداء أسواق الأوراق المالية الدولية فقد سجل مؤشر مؤسسة التمويل الدولية (ستاندرد اند بورز)<sup>(1)</sup>، والذي يقيس أداء الأسواق المالية في الدول الناشئة، ارتفاعاً بلغت نسبته 37.6 في المائة، في حين ارتفعت مؤشرات الأسواق الدولية الرئيسية بنسب متفاوتة، إذ سجل مؤشر نيكاي للأسهم اليابانية ارتفاعاً بلغت نسبته 40.2 في المائة ومؤشر (ستاندرد اند بورز 500) للأسهم الأمريكية ارتفاعاً بلغت نسبته 3 في المائة.

وبالنسبة للأداء الفردي للأسواق، فقد سجل سوق فلسطين للأوراق المالية أعلى نسبة ارتفاع من بين الأسواق المالية العربية إذ ارتفع بنسبة 285.6 في المائة، علماً بأن السوق قد انضم إلى قاعدة البيانات في الربع الأول من عام 2005. ومن أكثر مؤشرات الأسواق ارتفاعاً أيضاً كان مؤشر سوق دبي المالي الذي ارتفع بنسبة 136.9 في المائة، تلاه مؤشر سوق المال في مصر بنسبة 119.5 في المائة، ومؤشر سوق الأسهم السعودي بنسبة 113.9 في المائة.

(1) قامت شركة (ستاندرد أند بورز) عام 1999 باقتناء قاعدة بيانات مؤسسة التمويل الدولية.



ولقد ارتفعت القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية في نهاية عام 2005 بنسبة 107.2 في المائة لتصل إلى حوالي 1290 مليار دولار، مقارنة مع نحو 622.4 مليار دولار في نهاية عام 2004. وسجلت القيمة السوقية لسوق دبي المالي أعلى ارتفاع من بين الأسواق المالية العربية، فقد ارتفعت القيمة السوقية للسوق بنسبة 219.2 في المائة، تلاه سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 138.6 في المائة، ثم سوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة 115.5 في المائة، وارتفعت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودي بنسبة 110.9 في المائة عام 2005، علماً بأن القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودي تشكل حوالي 50 في المائة من القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية المشاركة في قاعدة البيانات.

أما فيما يتعلق بحجم الأسواق المالية في الدول العربية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، فإنه يمكن تقسيم هذه الأسواق إلى مجموعتين. تضم المجموعة الأولى الأسواق التي يتجاوز حجم أسواقها قيمة الناتج المحلي الإجمالي وهي حسب الترتيب: بورصة عمان بنسبة 292 في المائة، سوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة 254 في المائة، سوق الأسهم السعودي بنسبة 210 في المائة، أسواق الإمارات بنسبة 197 في المائة، سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 170 في المائة، وسوق البحرين للأوراق المالية بنسبة 126 في المائة. أما المجموعة الثانية وتضم باقي الأسواق المالية العربية، وهي الأسواق التي تقل قيمتها السوقية عن الناتج المحلي الإجمالي، ففي مصر تمثل القيمة السوقية لسوق الأسهم بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته حوالي 89 في المائة، ثم بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء بنسبة 52 في المائة، ثم سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة 40 في المائة، في حين تتراوح باقي النسب ما بين 9 في المائة إلى 22 في المائة في باقي الدول، باستثناء بورصة الجزائر التي تبلغ النسبة فيها حوالي 0.09 في المائة، وهي تدل على صغر حجم هذه البورصة نسبة إلى اقتصاد الجزائر.

وفيما يتعلق بعدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، فقد ارتفع في نهاية عام 2005 إلى 1665 شركة مقابل 1597 شركة مدرجة كما في نهاية عام 2004. ويشكل عدد الشركات المدرجة في سوق المال في مصر ما يقارب 44 في المائة من إجمالي عدد الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية العربية.

وفي جانب آخر، ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2005 ارتفاعاً ملحوظاً بالمقارنة مع العام السابق. فقد ارتفعت هذه القيمة بما نسبته 152.5 في المائة لتبلغ حوالي 1434.8 مليار دولار مقابل 568.3 مليار دولار خلال العام الماضي. وسجلت قيمة الأسهم المتداولة في سوق دبي المالي عام 2005 أعلى ارتفاع من بين قيم التداول في الأسواق المالية العربية بنسبة وقدرها 703.1 في المائة. وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 540.7 في المائة، وقيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت بنسبة 367.2 في المائة. وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي بنسبة 133.3 في المائة وتشكل هذه القيمة ما نسبته 76.9 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية المدرجة في قاعدة البيانات. وفي المقابل، انخفضت قيمة الأسهم المتداولة في بورصة الجزائر بنسبة 60.4 في المائة.

وارتفع عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية خلال عام 2005 بنسبة 94.4 في المائة ليبلغ نحو 111 مليار سهم بالمقارنة مع نحو 57 مليار سهم تم تداولها خلال عام 2004. وتشكل الأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية ما نسبته 47 في المائة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية، في حين شكل عدد الأسهم المتداولة في سوق دبي المالي حوالي 23 في المائة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية مجتمعة.

وفيما يتعلق بمعدل الدوران، والذي يقاس بنسبة قيمة الأسهم المتداولة إلى القيمة السوقية ويمثل مؤشراً لسيولة السوق، فقد ارتفع هذا المعدل لأسواق الأوراق المالية العربية مجتمعة من 91 في المائة خلال عام 2004 إلى 111 في المائة خلال 2005، مما يشير إلى ارتفاع نسبة السيولة في هذه الأسواق خلال عام 2005. وبالنسبة لأداء الأسواق المالية بشكل فردي، فكانت النسبة عالية ومرتفعة عن معدل الدوران في العام في الماضي في معظم الأسواق العربية. فقد بلغ معدل الدوران في سوق الأسهم السعودي 170 في المائة والذي يشير إلى مستوى النشاط الكبير في السوق، تلاه معدل التداول في سوق دبي المالي بنسبة 98.5 في المائة، ثم سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 78.5 في المائة، ثم بورصة عمان بنسبة 63 في المائة. وفي المقابل، كان معدل الدوران في بورصة الجزائر بنسبة 0.05 في المائة، ويعزى ذلك إلى انخفاض أحجام التداول في هذه البورصة واقتصارها على يوم واحد في الأسبوع، هذا بالإضافة إلى قلة عدد الشركات المدرجة فيها والبالغ ثلاث شركات فقط.

ملحق (1/7) : معدلات النمو في السيولة المحلية  
(2005-2000)

(نسب مئوية)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
17.83	15.66	11.42	12.29	11.89	9.25	مجموع الدول العربية
16.96	11.68	12.43	7.03	5.80	10.18	الأردن
33.78	23.25	13.19	10.97	10.56	11.12	الإمارات
21.99	4.15	6.36	10.34	9.24	10.22	البحرين
11.51	11.38	7.06	3.92	10.32	13.54	تونس
10.94	11.44	15.61	17.30	22.30	13.03	الجزائر
9.99	13.88	17.76	15.67	7.53	1.13	جيبوتي
11.61	18.84	6.93	14.77	6.57	4.35	السعودية
43.49	30.84	30.32	30.33	25.31	33.73	السودان
11.89	13.21	8.13	18.48	24.61	19.99	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
...	65.36	79.63	35.85	...	...	العراق
21.26	3.95	2.51	5.24	9.21	6.02	عمان
43.25	20.53	15.79	11.80	0.01-	10.68	قطر
12.28	12.06	7.83	4.75	12.81	6.32	الكويت
4.50	10.09	13.05	8.06	7.47	9.84	لبنان
28.65	9.19	8.06	5.43	17.62	3.00	ليبييا
11.54	13.99	19.94	11.99	13.17	11.02	مصر
14.16	7.65	8.67	6.44	14.07	8.44	المغرب
14.55	13.53	25.51	23.81	34.30	32.20	موريتانيا
14.42	15.04	19.97	18.05	18.66	25.11	اليمن

المصدر : بيانات وطنية، وصندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، أبريل 2006 .

ملحق (2/7) : مكونات السيولة المحلية  
(2005-2000)

(نسب مئوية)

2005		2004		2003		2002		2001		2000		
شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	
56.04	43.96	55.43	44.57	58.09	41.91	59.75	40.25	59.44	40.56	59.59	40.41	مجموع الدول العربية
67.15	32.85	69.80	30.20	69.15	30.85	72.49	27.51	73.05	26.95	72.74	27.26	الأردن
67.77	32.23	66.64	33.36	70.36	29.64	72.90	27.10	74.78	25.22	75.93	24.07	الإمارات
69.75	30.25	70.10	29.90	70.29	29.71	75.10	24.90	76.57	23.43	79.33	20.67	البحرين
60.21	39.79	61.24	38.76	60.87	39.13	60.45	39.55	57.91	42.09	57.72	42.28	تونس
41.58	58.42	42.20	57.80	51.40	48.60	51.19	48.81	49.93	50.07	48.17	51.83	الجزائر
48.88	51.12	45.94	54.06	44.39	55.61	45.73	54.27	49.36	50.64	46.95	53.05	جيبوتي
48.10	51.90	44.66	55.34	45.84	54.16	46.84	53.16	45.69	54.31	47.40	52.60	السعودية
41.01	58.99	37.07	62.93	37.54	62.46	37.46	62.54	37.20	62.80	32.33	67.67	السودان
41.92	58.08	43.20	56.80	42.14	57.86	42.83	57.17	42.51	57.49	37.10	62.90	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
...	...	11.74	88.26	16.97	83.03	22.15	77.85	24.23	75.77	...	...	العراق
68.48	31.52	69.18	30.82	71.61	28.39	72.16	27.84	73.54	26.46	77.79	22.21	عمان
65.21	34.79	67.46	32.54	69.70	30.30	80.44	19.56	81.85	18.15	84.53	15.47	قطر
71.52	28.48	72.77	27.23	74.89	25.11	78.57	21.43	82.18	17.82	82.02	17.98	الكويت
96.03	3.97	95.74	4.26	95.60	4.40	95.51	4.49	95.53	4.47	95.15	4.85	لبنان
29.24	70.76	31.33	68.67	35.74	64.26	33.05	66.95	32.94	67.06	28.07	71.93	ليبييا
80.72	19.28	82.18	17.82	82.14	17.86	81.86	18.14	81.76	18.24	80.52	19.48	مصر
33.32	66.68	33.79	66.21	35.00	65.00	35.56	64.44	37.09	62.91	38.09	61.91	المغرب
16.60	83.40	17.47	82.53	15.34	84.66	15.44	84.56	15.15	84.85	15.53	84.47	موريتانيا
57.84	42.16	57.42	42.58	56.42	43.58	53.89	46.11	49.79	50.21	47.90	52.10	اليمن

المصدر : مصدر الملحق (1/7) .

ملحق (3/7) : التغيير السنوي في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية  
(2004 و 2005)

(نسب مئوية)

صافي البنود الأخرى		الائتمان المحلي (صافي)		صافي الموجودات الأجنبية		
2005	2004	2005	2004	2005	2004	
22.00	13.50	34.60	18.20	2.90	7.00	الأردن
29.57	10.02	45.88	26.84	14.80	10.22	الإمارات
36.04	86.29	22.77	21.61	25.39	7.22-	البحرين
9.82	16.35	8.16	9.85	30.32	37.33	تونس
2.69-	13.11	...	16.03-	33.99	33.15	الجزائر
10.13-	6.60	4.14	1.54	8.38	18.59	جيبوتي
46.28	35.56	9.39-	12.34	58.95	40.49	السعودية
16.88	6.13	57.47	14.30	79.65	38.57	السودان
41.43	9.35-	38.05	19.20	1.73	7.52	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
0.00	290.71-	0.00	55.37-	0.00	114.15-	العراق
2.29	10.35	1.70	2.50	37.54	15.16	عمان
40.98	11.66	37.66	12.27	50.32	23.21	قطر
17.24	16.33	14.45	6.59	10.47	43.29	الكويت
12.88	14.29-	4.29	8.35	8.63	2.45	لبنان
26.78	53.86-	139.91-	422.84-	64.80	26.23	ليبيا
41.14	12.31	4.65	9.47	103.83	72.12	مصر
17.52-	7.37	12.03	4.89	14.86	13.56	المغرب
730.97	59.52-	42.91	6.64	4.30-	19.14-	موريتانيا
10.58	20.08	10.23	29.48	13.76	15.04	اليمن

المصدر : مصدر الملحق (1/7) .

ملحق (4/7) : مساهمة العوامل المؤثرة على التغيير في السيولة المحلية  
(2005-2000)

(نسب مئوية)

صافي البنود الأخرى						الانتماء المحلي (صافي)												صافي الموجودات الأجنبية							
2005	2004	2003	2002	2001	2000	2005		2004		2003		2002		2001		2000		2005	2004	2003	2002	2001	2000		
						حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع								
12.9-	4.6-	8.1-	1.2-	3.3-	3.5-	17.0-	2.7	8.8-	4.6	0.2-	9.3	2.3	6.9	1.8	8.4	1.5-	0.5	28.2	16.4	10.7	7.0	6.2	12.5	مجموع الدول العربية	
6.5-	3.9-	1.8-	1.3-	4.8-	4.0-	4.4	15.4	2.1	7.6	0.5-	0.3	1.0	1.5	2.3	4.0	1.1-	2.4-	1.6	4.1	12.7	5.5	1.8	12.6	الأردن	
11.8-	4.5-	2.9-	5.0-	2.4-	3.0-	6.6-	36.7	0.9-	20.9	1.8	16.7	2.8-	8.1	1.7	8.9	4.7-	3.2	8.9	6.9	0.6-	7.8	4.0	10.9	الإمارات	
4.9-	6.5-	0.1	0.1-	1.6	9.5-	1.4	17.0	1.3-	13.8	1.2	6.9	1.6	9.9	2.3	3.7	0.4-	3.6	9.9	3.1-	0.6-	0.6	3.9	16.1	البحرين	
3.8-	6.0-	0.5-	2.9-	3.3	2.9-	1.1	10.0	2.4	12.2	1.2-	4.8	1.2-	5.3	5.0-	5.6	1.4-	20.5	4.9	4.8	2.2	1.9	1.8	3.4-	تونس	
0.6	3.1-	3.2-	8.7-	3.0-	2.6-	24.6-	18.1-	13.2-	8.6-	5.3-	1.4-	0.4	8.0	5.3-	1.1-	9.5-	18.3-	...	23.1	20.2	18.0	26.4	33.9	الجزائر	
1.7	1.2-	0.9-	0.2	1.5-	1.1	0.2-	1.5	0.8	0.6	0.5	0.7-	2.8	0.1-	1.2	7.0-	1.1	7.2	6.8	14.5	19.4	15.6	16.1	7.2-	جيبوتي	
25.7-	17.4-	17.7-	8.2	4.8-	5.7-	32.9-	7.5-	11.1-	10.4	1.9	11.5	4.4	10.5	3.6	7.8	3.5-	0.8-	44.6	26.0	14.3	3.5-	1.9	10.9	السعودية	
14.5-	7.3-	3.9	5.0	4.3	4.4-	1.1	29.0	10.8-	8.3	3.4-	16.7	1.5-	8.7	9.1	26.0	3.4	18.6	29.0	29.9	9.7	16.7	4.8-	20.2	السودان	
3.2-	0.9	0.2	6.6	3.1-	4.2-	5.2	13.9	2.0	6.7	0.1	4.9	3.6	0.3	6.5	7.5	5.9-	4.1-	1.2	5.6	3.0	11.6	20.2	28.2	سورية	
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
...	129.1	82.3	1.6-	...	...	...	...	44.5-	41.5-	26.4	33.9	33.4	36.0	...	...	...	...	...	22.2-	36.6-	1.5	0.0	...	العراق	
1.5-	6.5-	8.4-	7.8-	6.1-	2.7-	12.7-	1.9	4.8-	2.8	1.3-	1.2	4.2-	3.1-	0.0	17.1	0.0	11.2	20.9	7.6	9.7	16.2	1.8-	2.4-	عمان	
41.7-	12.8-	33.3-	6.6-	26.1-	39.7-	11.9	49.3	1.5	17.3	6.4	24.9	0.1	4.7	21.6	24.9	61.8	19.7	35.7	16.1	24.3	13.6	1.3	30.7	قطر	
5.9-	5.4	2.1	1.5	0.4	1.5	2.6-	15.0	7.3-	7.2	2.4-	14.8	0.2-	10.4	5.1-	5.9	7.5-	3.6-	3.2	10.3	4.8-	4.1-	6.5	11.5	الكويت	
13.7	2.3	2.5-	0.9	0.3	1.8-	3.1	3.5	5.2	7.0	4.6	4.5	1.0-	0.8	10.7	10.7	10.5	13.4	2.7	0.8	11.1	6.3	3.6-	1.7-	لبنان	
13.3-	63.5	27.2-	61.2-	10.3-	7.9-	107.1-	102.6-	104.2-	104.9-	32.8-	26.2-	12.1-	32.5-	1.9-	13.5	29.3-	23.0-	144.6	50.6	61.5	99.1	14.4	33.9	ليبييا	
5.5-	1.7-	1.5	1.0-	1.8	1.3-	0.4	4.7	7.2	10.0	7.3	14.3	9.6	13.8	2.4	11.7	7.5	13.3	12.3	5.6	4.2	0.9-	0.3-	1.0-	مصر	
0.7	0.3-	1.6-	0.2-	1.8-	22.4	1.2	8.3	1.5-	3.5	0.6-	5.6	0.7	4.0	2.6-	0.2-	3.7	12.3-	5.2	4.5	4.6	2.6	16.1	1.6-	المغرب	
51.0-	11.7	1.9-	5.5-	28.9-	75.8-	60.8	67.8	3.4-	11.2	21.8	44.1	11.0-	15.9	67.8	75.2	278.3	359.6	2.2-	9.3-	16.7-	13.3	12.0-	184.1-	موريتانيا	
3.7-	6.7-	15.5-	5.4-	10.3-	8.4-	3.0-	1.3	13.9-	3.4	11.1-	12.9	30.4	6.6-	9.9-	5.7-	45.4-	42.2-	16.8	18.3	20.0	33.1	34.7	75.7	اليمن	

المصدر : مصدر الملحق (1/7) .

ملحق ( 5/7 ) : بيانات إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة  
للمصارف التجارية العربية  
(2005 و 2004)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة التغير		2005		2004		
الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
18.2		1,043,099.9		882,644.2		مجموع الدول العربية
18.3	18.3	29,741.2	21,086.5	25,135.5	17,821.1	الأردن
41.9	41.9	173,726.9	638,012.0	122,463.4	449,747.0	الإمارات
13.1	13.1	16,536.2	6,217.6	14,623.1	5,498.3	البحرين
4.1-	9.0	24,899.5	33,948.0	25,961.5	31,138.2	تونس
6.9	8.0	57,311.3	4,205,500.0	53,612.3	3,893,000.0	الجزائر
9.9	9.9	591.2	105,072.0	537.8	95,577.0	جيبوتي
15.8	15.8	202,690.4	759,075.5	175,001.8	655,381.9	السعودية
59.4	46.7	6,637.9	1,530,309.0	4,163.5	1,043,506.0	السودان
4.5	7.4	26,899.4	1,342,954.0	25,741.0	1,250,260.0	سورية
27.1	27.1	140,470.5	210,705,502.0	110,534.8	165,802,047.0	العراق
13.7	13.7	14,463.7	5,561.3	12,722.5	4,891.8	عمان
41.6	41.6	35,796.8	130,300.5	25,281.9	92,026.2	قطر
13.9	12.9	74,012.3	21,611.6	64,961.7	19,144.2	الكويت
3.7	3.7	70,324.7	106,014,545.0	67,785.7	102,187,000.0	لبنان <sup>(1)</sup>
9.4	18.9	14,553.7	19,678.1	13,303.4	16,552.1	ليبييا
16.2	8.6	98,401.2	564,055.1	84,706.6	519,370.2	مصر
1.0-	11.4	51,106.8	472,687.0	51,611.1	424,140.0	المغرب
13.2	19.1	909.3	246,065.0	803.5	206,651.0	موريتانيا
9.0	14.2	4,026.9	783,880.4	3,693.1	686,435.7	اليمن

<sup>(1)</sup> البيانات بالعملة المحلية مقدره بمليارات الليرات اللبنانية.

المصدر: المصارف وسلطات النقد المركزية العربية، الإحصاءات المالية الدولية.

ملحق ( 6/7 ) : إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية (1)  
(2005 و 2004)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي (عملة محلية)		نسبة التغير		2005		2004		
2005	2004	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
		16.0		600,929.5		518,143.6		مجموع الدول العربية
123.4	116.3	18.3	18.3	15,689.4	11,123.8	13,259.7	9,401.1	الأردن
78.6	71.1	38.9	38.9	105,029.5	385,721.0	75,626.4	277,738.0	الإمارات
78.1	79.5	17.6	17.6	10,451.3	3,929.7	8,887.8	3,341.8	البحرين
48.4	46.8	3.6-	9.6	13,200.0	17,996.9	13,686.3	16,415.4	تونس
40.5	45.2	8.7	9.8	41,478.6	3,043,700.0	38,173.1	2,771,900.0	الجزائر
67.0	64.1	11.8	11.8	474.4	84,303.0	424.4	75,429.0	جيبوتي
42.2	46.4	12.3	12.3	130,503.1	489,386.8	116,257.3	435,386.9	السعودية
14.3	11.3	64.4	51.2	4,240.5	977,596.0	2,580.1	646,649.0	السودان
56.4	61.3	5.6	8.6	16,724.0	834,946.0	15,833.2	769,031.0	سورية
21.3	21.9	25.2	25.2	6,771.2	10,156,844.0	5,407.0	8,110,425.0	العراق
31.2	31.8	22.1	22.1	9,604.2	3,692.8	7,867.6	3,025.1	عمان
54.8	52.2	40.4	40.4	23,250.2	84,630.8	16,556.0	60,263.8	قطر
57.2	68.5	13.9	12.8	46,244.5	13,503.4	40,605.0	11,966.3	الكويت
220.6	212.5	5.1	5.1	48,648.2	73,337.2	46,267.3	69,748.0	لبنان (2)
26.9	28.3	14.5	24.4	10,833.5	14,648.0	9,460.9	11,771.3	ليبيا
80.0	82.4	14.8	7.3	74,851.7	429,065.2	65,223.2	399,909.4	مصر
78.8	71.5	1.8	14.5	39,269.8	363,206.0	38,585.2	317,093.0	المغرب
20.4	22.8	8.6	14.2	388.1	105,015.0	357.4	91,926.0	موريتانيا
21.0	22.5	6.2	11.2	3,277.3	637,958.8	3,085.7	573,540.1	اليمن

(1) لا تشمل ودائع غير المقيمين .

(2) البيانات بالعملة المحلية مقدره بمليارات وحدة عملة محلية.

المصدر: مصادر الملحق (5/7) .



ملحق ( 7/7 ) : إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية  
للمصارف التجارية العربية  
(2004 و 2005)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة التغير		2005		2004		
الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
18.2		575,661.0		486,864.6		مجموع الدول العربية
27.8	27.8	13,525.0	9,589.2	10,584.6	7,504.5	الأردن
43.0	43.0	96,157.7	353,139.0	67,243.8	246,953.0	الإمارات
12.6	12.6	10,404.3	3,912.0	9,236.2	3,472.8	البحرين
5.1-	7.8	17,501.2	23,861.1	18,447.6	22,126.0	تونس
11.9	13.0	36,011.2	2,642,500.0	32,194.9	2,337,800.0	الجزائر
4.5	4.5	161.3	28,669.0	154.3	27,428.0	جيبوتي
21.6	21.6	159,130.0	595,941.9	130,892.0	490,190.6	السعودية
77.7	63.5	3,415.5	787,420.0	1,922.1	481,745.0	السودان
16.9	20.2	10,662.5	532,323.0	9,120.1	442,969.0	سورية
38.6	38.6	762.0	1,142,928.0	549.8	824,673.0	العراق
5.2	5.2	9,878.0	3,798.1	9,387.5	3,609.5	عمان
37.7	37.7	22,218.1	80,873.8	16,139.7	58,748.6	قطر
14.0	12.9	52,739.2	15,399.8	46,270.0	13,635.8	الكويت
6.2	6.2	33,939.2	51,163,327.0	31,956.9	48,175,000.0	لبنان <sup>(1)</sup>
12.3-	4.7-	4,995.9	6,754.9	5,694.9	7,085.6	ليبيا
13.0	5.6	62,506.4	358,299.0	55,326.5	339,228.9	مصر
1.2-	11.2	38,891.6	359,708.0	39,361.6	323,474.0	المغرب
28.1	34.8	692.2	187,324.0	540.5	139,009.0	موريتانيا
12.4	17.7	2,069.7	402,896.4	1,841.6	342,290.5	اليمن

(1) البيانات بالعملة المحلية مقدرة بمليارات الليرات اللبنانية.  
المصدر: مصادر الملحق (5/7).

ملحق ( 8/7 ) : إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص  
للمصارف التجارية العربية  
(2005 و 2004)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة التغير	2005		2004		
	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
24.8		411,948.0		329,962.2	مجموع الدول العربية
30.4	30.4	10,790.6	7,650.5	8,274.6	الأردن
40.3	40.3	77,087.5	283,104.0	54,945.9	الإمارات
20.7	20.7	6,976.1	2,623.0	5,778.7	البحرين
4.9-	8.1	15,835.8	21,590.5	16,659.2	تونس
14.6	15.8	24,223.2	1,777,500.0	21,130.9	الجزائر
6.2	6.2	149.3	26,541.0	140.6	جيبوتي
38.9	38.9	116,402.1	435,925.8	83,825.9	السعودية
72.9	59.0	2,904.8	669,679.0	1,680.4	السودان
46.5	50.6	4,457.2	222,528.0	3,042.3	سورية
48.2	48.2	615.0	922,557.0	415.0	العراق
11.8	11.8	9,180.5	3,529.9	8,210.7	عمان
63.5	63.5	15,067.9	54,847.2	9,217.3	قطر
19.9	18.8	44,303.9	12,936.7	36,938.5	الكويت
1.9	1.9	16,230.0	24,466.8	15,933.7	لبنان <sup>(1)</sup>
8.1-	0.0	3.4	4.6	3.7	ليبيا
11.5	4.3	35,326.2	202,496.9	31,671.7	مصر
0.4	13.0	30,733.5	284,254.0	30,596.4	المغرب
1.6	6.9	517.2	139,968.0	508.9	موريتانيا
15.8	21.3	1,143.8	222,647.9	987.8	اليمن

(1) البيانات بالعملة المحلية مقدرة بمليارات وحدة عملة محلية.  
المصدر: مصادر الملحق (5/7).

ملحق ( 9/7 ) : القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية  
(2005 و 2004)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة التغير		2005		2004		
الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
25.5		90,688.8		72,262.5		مجموع الدول العربية
20.2	20.2	3,177.2	2,252.6	2,643.6	1,874.3	الأردن
48.9	48.9	21,274.9	78,132.0	14,285.4	52,463.0	الإمارات
22.0	22.0	1,503.7	565.4	1,232.7	463.5	البحرين
1.1-	12.4	3,309.6	4,512.3	3,346.8	4,014.2	تونيس
2.2	3.3	2,338.5	171,600.0	2,287.4	166,100.0	الجزائر
12.5-	12.4-	31.6	5,615.0	36.1	6,412.0	جيبوتي
27.5	27.5	17,786.0	66,608.4	13,948.6	52,237.6	السعودية
39.1	27.9	797.5	183,862.0	573.4	143,711.0	السودان
32.1	35.8	1,464.9	73,137.0	1,108.6	53,848.0	سورية
129.0	129.1	398.7	598,089.0	174.1	261,093.0	العراق
32.6	32.6	1,715.5	659.6	1,293.9	497.5	عمان
35.6	35.6	3,998.1	14,553.1	2,948.7	10,733.1	قطر
22.3	21.1	9,589.4	2,800.1	7,842.9	2,311.3	الكويت
10.4	10.4	4,252.5	6,410.7	3,853.4	5,809.0	لبنان <sup>(1)</sup>
3.3	12.3	2,380.6	3,218.8	2,303.6	2,866.2	ليبيا
24.9	16.7	12,467.7	71,467.3	9,985.1	61,222.5	مصر
6.1-	5.7	3,877.5	35,863.0	4,127.9	33,923.0	المغرب
5.3	10.8	73.6	19,908.0	69.9	17,970.0	موريتانيا
25.4	31.3	251.3	48,924.3	200.4	37,250.5	اليمن

(1) البيانات بالعملة المحلية مقدره بمليارات وحدة عملة محلية.

المصدر: مصادر الملحق (5/7).